

في يوم المرأة المرأة الارترية الى مزيد من النجاحات



محمد نور يحيى

يحتفل العالم في الثامن من مارس بيوم المرأة ، إعترافاً بإنجازات النساء دون اعتبار للإنقسامات سواء كانت وطنية أو إثنية أو لغوية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية.

إذ تُشكّل النساء ما يُقارب نصف سكان العالم، وبالتالي هن نصف سكان أي مجتمع او دولة ،لذلك حق للإنسانية ان تحتقي بهذا النصف الهام الذي من دونه لا يكتمل المجتمع . ونحن في ارتريا نحتفل كل عام بهذا التاريخ الذي نحرص ان يكون كل احتفال به اضافة انجازات الى ما تحقق ،وتأمين على مكتسبات حققتها المرأة الارترية المناضلة والمكافحة .

لذا يأتي احتفالنا هذا العام بيوم المرأة تحت شعار " المرأة الارترية: ركيزة (قوة الصمود والتنمية" ، وذلك لما تمثله المرأة الارترية من رمزية عالية في الصمود والتصدي لكل ما يعيق وأعاق انطلاقها نحو الحرية، حرية الوطن وحرية ضمان الحقوق ،ولكونه يهدف إلى إزالة العوائق في طريق تحقيق المرأة لذاتها، وإلغاء فكرة التمييز، وتمكين المرأة المشاركة في عملية صنع القرار سواءً على المستوى الخاص أو العام.

وبما انه عموماً يركز تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة على ثلاثة جوانب رئيسية مترابطة مع بعضها، وهي:

1 - قدرات تحقيق حياة مريحة، تشمل التعليم، والصحة، والتغذية. الوصول إلى الموارد.

2 - الفرص: كفرصة الحصول على إمكانيات اقتصادية؛ كتملك الأراضي والممتلكات، أو الحصول على الموارد كالدخل والعمالة، وتمتع المرأة بالفرص السياسية، مثل: التمثيل في البرلمانات والهيئات السياسية والإدارية.

3- الأمن: وذلك بالتخلص من العنف والصراعات التي تُلحق الضرر البدني والنفسي، و مواجهة العنف ضد المرأة، وكل ما يُقيد المرأة ويُضعف إمكانياتها وسعيها لتحقيق ذاتها.

وهذا بدوره ينعكس على عدّة جوانب، منها التعليم و حصول المرأة على فرص تعليم مساوية لما يحصل عليها الرجل، فالتعليم يمكنها من تحسين حياتها وحياة عائلتها المعيشية، و يحميها من الفقر، والتعرض للعنف، والإصابة بالأمراض. و يُمكنها من محاربة العادات الضارة، ويُقلل من حالات الزواج المبكر، وحمل المراهقات، ويُقلل من وفيات الرضع بنسبة 5-10% لكل سنة دراسية تحصل عليها المرأة.

و من الناحية الاقتصادية، تتصاعد وتيرة النمو الاقتصادي بشكل أسرع، ويُصبح النشاط الاقتصادي أكبر بمشاركتها، كما يُساعد تعليم المرأة في المناطق الريفية على زيادة الإنتاج الزراعي والقضاء على الفقر في تلك المناطق؛ نظراً لأن المزارعات يُشكّلن نسبة كبيرة في هذه المناطق.

و تُعتبر مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار في المجالات السياسية أمراً في غاية الأهمية، فقد بيّنت الدراسات أن الدول التي تُشارك فيها المرأة بنشاط أو قيادة في مجال السياسة، فإن مجتمعها يكون أسرع في الاستجابة للمطالب الشعبية، وأكثر تحقيقاً للمساواة والديمقراطية وبناء دراسات أجريت في 39 دولة، فقد تبين أن وجود النساء في المجالس التشريعية يجعلهن أكثر ارتباطاً بمفاهيم تُعزز شرعية الحكومة لكل من الرجال والنساء. تكمن أهمية مشاركتها في المجالات السياسية ببناء مجتمعات قوية، وتعزيز صياغة السياسات التي تُركّز على احتياجات الأسر والمجتمعات، مما يُعزز بشكل تلقائي رأس المال البشري، ويُحسن مستويات المعيشة في المجتمع.

فالمساواة تؤدي الى انحسار الفجوة المعرفية بين الذكور والإناث ، واقترب معدلات التحاق كلا الجنسين بالتعليم في كل مراحلها، وتقارب النسبة المئوية بين النساء والرجال في حصول النساء على وظائف مهنية، وفنية، وإدارية، وحكومية. زيادة عدد المقاعد التي تحصل عليها المرأة في البرلمان، والمناصب الوزارية، ومناصب صنع القرار.

وهنا يأتي دور الدولة بالقيام بواجبها في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال اتباع الإجراءات والتدابير التي تساهم في التصدي للقوالب النمطية القائمة على التمييز على أساس الجنس، و ذلك بإجراء تعديلات قانونية إن لزم الأمر، بما يضمن خلو القانون من أي شكل من أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والتأكيد على القيام بالإصلاح خاصة في عصرنا الحالي الذي ينطلق من مفهوم لا بد من المساواة و تحرير كل الطاقات ليتمكن العالم من تحقيق التقدم المنشود، وذلك بالمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، ومعاينة كل من يمارس العنف ضد المرأة وفقاً للقوانين والتشريعات، وتطوير نهج وقائي، وتدابير قانونية، وسياسية، وإدارية، وثقافية شاملة لتعزيز حماية المرأة من جميع أشكال العنف. تخصيص موارد كافية في الميزانيات الحكومية لأنشطة القضاء على هذا العنف. الاهتمام بقطاع التعليم لتعديل السلوكيات الاجتماعية، والثقافية، والتخلص من الممارسات الخاطئة ضد المرأة .

ففي بلادنا كانت المرأة الارترية حاضرة دوماً في كل حراك اجتماعي وسياسي مطالب بالحقوق، عبر مختلف حقبة التاريخ الارترية . وفي العصر الحديث عندما استنفذ شعبنا كل السبل والأساليب السلمية للمطالبة بحقوقه ، وأعلن الكفاح المسلح لانتزاع حقه في الحرية والاستقلال ، كان للمرأة الارترية الحضور الضافي في كل المجالات من جمع المعلومة والطبابة وتقديم الغذاء ورعاية المرضى واستكشاف مواقع العدو، وضرب العملاء وتوجت نضالاتها بحمل السلاح والتصدي لكل اشكال الوقوف في وجه النضال، وراكت نضالاتها بتكوين وتأسيس الاتحادات النسائية ومنها الاتحاد الوطني للمرأة الارترية ، الذي امننت عبره حقوقها وشاركت في كل المناسبات والفعاليات الدولية اثناء الكفاح المسلح وحتى بعد التحرير، كان الاتحاد ممثلاً للمرأة والحكومة الارترية، بدءاً بمشاركة وفد

الاتحاد الوطني للمرأة الارتيرية في مؤتمر بيجين اثناء مرحلة الكفاح المسلح ، واصبح عضو باتحاد المرأة الافريقية، ويقدم تقاريره بانتظام الى اللجنة المعنية بالقضاء على كل اشكال التمييز، بموجب اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، كما يقدم تقاريره السنوية لمفوضية المرأة بالأمم المتحدة، (C S W) علاوة على مشاركته في كل المنابر العالمية ، في النقاشات والحوارات والسمنارات وغيرها من الفعاليات التي تتعلق بالمرأة . كما يقدم تقارير حول مسألة المرأة عن طريق وزارة العمل و الرعاية الاجتماعية .

الاتحاد الوطني للمرأة الارتيرية ومنذ تأسيسه عام 1979 ، وضع نصب عينه برامج ضمان سلامة الام ، وطرح افكاره وآرائه بضرورة محاربة العادات الضارة ومنها ختان الاناث. ، وزواج القاصرات، وبدأ برامج وحملات توعية واسعة عام 2006 في الاقاليم الستة ، ، شاركت فيها المؤسسات الحكومية ومن الاعيان والمواطنين، وكان نتيجتها ، صدور المرسوم القانوني رقم 2007/158 الذي يجرم ختان الاناث ، وكانت الحملات ناجحة انقذ الانثى مما كانت تتعرض له من عذابات ومعاناة وانتهاك لحقوقها.

وبما ان حق المرأة في امتلاك الارض، يعد احد مظاهر المساواة ، وانسجاماً مع هذا المبدأ أصدرت الحكومة المرسوم رقم 1994/58 الذي يؤكد على حقها في امتلاك الارض اسوة بالرجل .

كما ان مشاركة الأنثى وانتخابها في السلطة السياسية، وان كانت في قمة اهداف المرأة التي تؤكد على المساواة ، فإن الاتحاد وللوصول الى هذه الغاية، تمكن من تطبيق ما أقرته الجبهة الشعبية بتخصيص 30% من المقاعد الانتخابية للإناث. وهذا ما اكده المرسوم والذي يعرف بالفعل الايجابي (

) AFFIRMATIVE ACTION والذي يعمل به. وإحدى المسائل التي ادخلتها الجبهة الشعبية منذ مرحلة الكفاح المسلح تشجيعاً للمرأة تخصيص نسبة 30% للمرأة في المشاركة في العملية السياسية ، وكمثال ان تخصيص نسبة 30% من المقاعد في الانتخابات لم يعمل به على مستوى العالم في ذلك الوقت ، وربما القليل جداً من الدول تعمل به الان ، وعليك ان

تتصور مدى الايمان بحق المرأة ، حيث يتنافسن فيما بينهن في نسبة الـ30%، وفي نفس الوقت يتنافسن مع الذكور في نسبة الـ70%، كل ذلك من اجل دعم المرأة وتشجيعها وهو ليس بالأمر السهل. كما ان الجهود التي تحارب زواج القاصرات استمرت لعشرات السنين، وتم تكوين لجنة عام 2017 على مستوى الوطن مكونة من ممثلين عن وزارتي الصحة و العمل والرعاية الاجتماعية والاتحاد الوطني للمرأة ، تقوم بمتابعتها للأمر وإتساقا مع ذلك تم تعديل القانون المدني الانتقالي لإرتريا لعام1991، الذي أجاز خطوبة الفتاة في سن الخمسة عشر عاماً ، في القانون المدني الحديث ، عدل القانون السابق ليصبح انه بمقدور الشباب من الجنسين الزواج في سن الثامنة عشر، وتم اجراء تعديلات في القانون المدني لإرتريا عام 2015 بما يضمن حقوق المرأة .

كذلك قام الاتحاد بتعليم عضوياته القانون والتعريف به والعمل به ، حيث اصدر المكتب المركزي للاتحاد كتيبات قانونية يمكن الرجوع اليها والاستعانة بها. كما انه تجرى سمنارات من قبل الجهات المختصة للتنوير بها في الاقاليم بالتعاون مع الشركاء حول المرأة والمهنة ، والمرأة و التعليم ، والمرأة والصحة والمرأة ووسائل التواصل الاجتماعي.

بدأت هذه السمنارات منذ عام 2015 بخمس لغات (تقري - تقرينيا - ساهو - عفر وبالعربي (ببث برامج تعليمية عبر الاذاعة ، بالإضافة الى الدراسات والمقالات السياسية والاجتماعية والقانونية التي تنشرها مجلة الانعتاق ، وذلك بالإضافة الى النشاطات القانونية المكثفة ، والخدمات الاستشارية والإرشادات القانونية التي تُقدم عبر المكتب المركزي او في الاقاليم ممن لهن تجارب ويتفهمن المشكلات التي تتعرض لها المرأة، ولهن الخبرة والدراية الكافية للإسهام في قضايا ومسائل الصلح ، ويعملن على حل القضايا المعقدة بالتعاون والتشاور مع الخبراء القانونيين ، أو بتحويل القضية الى الجهات التي تعمل على معالجة القضية والبت فيها.

ولتسهيل مهمة المرأة العاملة قامت بعض المؤسسات بمبادرة تخصيص مكان في العمل لرعاية اطفال العاملات وتشجيعهن ، وهو امر يجب ان تحذو حذوه بقية المؤسسات.

المرأة الارترية لم تنتظر اعطائها حقها ، بل كانت دوماً العضو الفاعل والأساسي في المجتمع ، فقد ناضلت وضحت وقدمت قوافل من الشهداء ، وبعد التحرير شاركت في برامج اعادة الاعمار وبناء الوطن وحملة الاعمار الشامل (وارساي يكألو)، وتصدت لكل حملات استهدفت السيادة الوطنية ، كما انها ساهمت بقوة في التصدي لقرار الحظر الجائر .

ان ما حققته المرأة الارترية من مكتسبات ودعم المجتمع والدولة ، مكنها من تحرير كل طاقاتها ، وبالتالي اسهامها في كل مجالات الحياة دون ان تنهيب او تقف عند مساحات معينة، إذ لا توجد اليوم في ارتريا الحرة اعمال او وظائف خاصة بجنس معين.

التحية للمرأة الارترية الصامدة المناضلة ، والى مزيد من المكتسبات والانجازات التي تعتبر تطوراً لها ولأسرتها ولمجتمعا، من اجل تحقيق وطن مزدهر ينعم فيه الجميع بالعدل والمساواة.